الجُمهُورية التونسية

وزارة الدّاخليّة

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب " سامي السيد " عن دائرة بنزرت الشمالية

ملخص السؤال رقم 1:

حول إمكانية توفير اعتمادات لترميم معتمدية بنزرت الشمالية.

نصّ الإجابة:

- تجدر الإفادة بأنه تم بعنوان السنة المالية 2019 ترسيم اعتماد تعهد بقيمة 450 ألف دينارا بعنوان مشروع تهيئة وتوسيع مقر معتمدية بنزرت الشمالية واعتماد إضافي بقيمة 171 ألف دينارا ليصبح الاعتماد الجملي المتعهد به بعنوان المشروع المذكور قدره 621 ألف دينارا وتتمثل الأشغال في تهيئة وصيانة عامة لمقر المعتمدية (المتكونة من طابق أرضي وطابق أول لتشمل القاعة الكبرى للجلسات والمكاتب وصيانة مختلف الشبكات (كهرباء وسوائل).
- تم إبرام الصفقة مع مقاولة "STAG" بتاريخ 26 جانفي 2021 على أن تنطلق الأشغال يوم 15 فيفري 2021 وتنتهي في موفى شهر أوت 2021.
- بلغت نسبة تقدم إنجاز المشروع 15% بتاريخ 01 مارس 2021، غير أن الأشغال توقفت بإذن إداري بتاريخ 29 مارس 2021 بداية من 10 مارس 2021 إلى حين مراجعة الدراسة من طرف المهندسين المصممين ومد الإدارة بالأمثلة مصادق عليا من طرف مكتب المراقبة.
- تم استصدار قرار تنبيه عدد 1 الموجه لوكيل شركة "STAG" بتاريخ 07 ديسمبر 2021 يتعلق بطلب استئناف الأشغال فورا مع وضع الإمكانيات البشرية والمادية على ذمة الحضيرة.
- تولت الإدارة بتاريخ 12 جانفي 2022 مراسلة وكيل شركة "STAG" وطلبت منه استئناف الأشغال فورا مع تدعيم الحضيرة بالموارد البشرية ومواد البناء اللازمة.
- تمت زيارة ميدانية إلى حضيرة المشروع بتاريخ 29 أوت 2022 حيث تبين من خلالها توقف الأشغال تماما بدون موجب وهو ما دفع لاستصدار قرار تنبيه عدد 2 الموجه لوكيل شركة "STAG" بتاريخ 02 سبتمبر 2022 المتعلق بطلب استئناف الأشغال فورا.
- تقرر باقتراح من السيد المدير الجهوي للتجهيز فسخ الصفقة مع وكيل شركة STAG بتاريخ 02 ديسمبر 2022 تاريخ امضاء السيد والي الجهة لهذا القرار.

- تم الشروع في إعادة طلب العروض للمشروع المذكور مرة ثانية، وبعد المرور بكامل المراحل المتعلقة بالإجراءات، وقد تم بناء على ذلك اسناد الصفقة حسب قاعدة الأقل سعرا إلى شركةSté STBG " ، غير أنه تم تسجيل عجز في فارق الاعتماد المرصود مما حتم لتجاوز الإشكال اصدار السيد والي بنزرت طلبا بتاريخ 16 أوت 2023 يتعلق بطلب اعتماد إضافي بقيمة الفارق وتم إبداء الرأي بالموافقة على الطلب المذكور بصفة استثنائية على حساب فواضل ميزانية سنة 2023، وفي حالة التعذر يتم برمجة الاعتمادات المطلوبة ضمن ميزانية السنة المالية 2024 وذلك نظرا لصبغة التأكد على أن يتم استحثاث نسق تنفيذ الأشغال والانتهاء منها في أقرب الآجال الممكنة باعتبار أن المشروع شهد تأخرا ملحوظا في الإنجاز.

ملخص السؤال رقم 2:

استراتيجية الوزارة في تسوية ملف الحضائر والاعتمادات المفوضة.

نصّ الإجابة:

- تجدر الإفادة بأن استراتيجية تسوية ملف الحضائر والاعتمادات المفوضة تعتبر من مشمولات مصالح رئاسة الحكومة، وفي هذا الصدد تحرص وزارة الداخلية على تسوية هذين الملفين وجاري التنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة في الغرض وتم تلقي الموافقة المبدئية لضبط لجنة تضم الأطراف المتداخلة متمثلة في وزارتي الداخلية والمالية ومصالح الوظيفة العمومية.
- ونحيطكم علما أنه فيما يخص استراتيجية الوزارة في تسوية ملف الحضائر، فإنه تم إلى حد التاريخ ما يلي:

❁ الدفعة الأولى: تم الانتهاء من إجراءات تعيين العملة المنتمين إلى الدفعة الأولى وقاموا بمباشرة عملهم بالمراكز الجديدة وبصدد استكمال وعرض مشاريع قرارات انتداب بعض العملة على تأشيرة مصالح رئاسة الحكومة مصحوبة بجميع الوثائق المؤيدة طبقا للتراتيب والإجراءات الجاري بها العمل.

❁ الدفعة الثانية:

✓ المرحلة الأولى: حيث يتم تحيين المعطيات الشخصية لعملة الحضائر: تم استكمال هذه المرحلة: تولى المسؤولون الجهويون المكلفون بمتابعة تسوية وضعية عملة الحضائر ومنظوريهم الولوج إلى المنصة الرقمية hadhaer.cni.gov.tn عبر صفحة تحيين المعطيات لمرافقة عملة الحضائر في تحيين معطياتهم الشخصية خاصة وذلك إما بالموافقة أو رفض التحيينات المدخلة من قبل العملة المنتمين للدفعة الأولى أو بتحيين

المعطيات الخاصة بعملة الدفعة المذكورة عند الاقتضاء وخاصة منها المتعلقة بتاريخ الاقدمية.

- ✓ المرحلة الثانية: والتي تُعنى بتحديد حاجيات الوزارة من الموارد البشرية في إطار تسوية الدفعة الثانية من عملة الحضائر وإدراجها على المنصة الرقمية https://www.hadhaer.gov.tn .

- تم تعيين ممثل للوزارة لدى اللجنة المحدثة بمقتضى الفصل 4 من القرار الوزاري المؤرخ في 16 جويلية 2021 لحضور أشغالها بمناسبة النظر في مقترحات الشغورات الراجعة للوزارة على أن يتم تكليفه بالولوج إلى الفضاء المخصص لإدراج مقترحات الشغورات على المنصة الرقمية ومتابعة كافة الإجراءات التي يستوجبها الملف وتم تعيين ممثل دائم صلب اللجنة. وهي الآن بصدد تجميع الحاجيات الضرورية لمصالح وزارة الداخلية وحال الانتهاء من ذلك يتم إدراجها بالمنصة الرقمية.
- وفي هذا السياق، تحرص وزارة الداخلية على العمل على حلحلة هذا الإشكال وتسوية الوضعيات الشائكة في أقرب الآجال الممكنة.

ملخص السؤال رقم 3:

آجال إصدار قانون أساسي للعمد.

نصّ الإجابة:

- في إطار مواصلة العمل على تنفيذ بنود الاتفاق المبرم بين وزارة الداخلية والاتحاد العام التونسي للشغل بخصوص العمد بتاريخ 20 مارس 2019 ، وعملا بمخرجات جلستي العمل المنعقدتين برئاسة الحكومة (الهيئة العامة للوظيفة العمومية) بتاريخ 04 و 15 مارس 2021 والتي حضرها ممثلو الطرف الإداري بوزارة الداخلية والكاتب العام لجامعة موظفي وأعوان وزارة الداخلية والشؤون المحلية والعمد، تم تكوين فريق عمل على مستوى وزارة الداخلية عُهدت له مهمة إعداد وصياغة مشروع الأمر الحكومي المتعلق بالعمد على ضوء مخرجات جلستي العمل المذكورتين وجلسات العمل التي تليها بمقر الوزارة، حيث وقع إثر ذلك عرض مشروع الأمر المذكور لإبداء الرأي على مختلف الإدارات العامة المعنية بوزارة الداخلية وموافاة الهيئة العامة للوظيفة العمومية (الإدارة العامة للإصلاح الإداري في القطاع العمومي) بنسخة من مشروع الأمر حيث تولت دراسته وأبدت ملاحظاتها في شأنه.
- هذا وقد تمت إحالة مشروع الأمر المتعلق بالعمد على مصالح رئاسة الحكومة (الهيئة العامة للوظيفة العمومية) بتاريخ 28 أوت 2023 لعرضه على مجلس وزراء في أقرب الآجال.

- ولا تزال وزارة الداخلية تعمل على متابعة آخر تطورات مشروع الأمر المذكور بما يراعي كافة الشروط التي تتطلبها خطة العمدة على عدة مستويات على غرار المستوى اللوجستي والتكويني.

ملخص السؤال رقم 4:

آجال إصدار قانون أساسي للولاة ومعينيهم.

نصّ الإجابة:

- تم خلال 2019الشروع في إعداد مشروع نظام أساسي للولاة ومساعديهم في إطار فريق عمل أُحدث لغرض إعداد ومراجعة بعض النصوص القانونية على غرار قانون الإدارة الترابية للدولة وذلك بالتنسيق مع الهياكل المختصة بالوزارة، حيث عقدت عديد الجلسات في الغرض تم خلالها النظر في بعض جوانبه.
- تجدر الإفادة بأن مصالح وزارة الداخلية لا تزال تواصل العمل في سبيل بلورة مسودة أولية لمشروع القانون الأساسي المذكور لغاية تأقلم وضعية الإطارات العليا للإدارة الجهوية بما يحفظ هيبة الدولة وحياد مؤسساتها.

ملخص السؤال رقم 5:

حول دعم المقرات الأمنية بالتجهيزات الضرورية بجهة بنزرت.

نصّ الإجابة:

- حسب المعاينات التي أنجزتها الأسلاك الأمنية بوزارة الداخلية، فإنه لم يسجل بها أية نقائص في التجهيزات الإدارية بالمقرات الأمنية بجهة بنزرت، على أنه تحرص الوزارة على توفير جميع التجهيزات الضرورية من أسلحة فردية وجماعية ووسائل الدفاع والتدخل اللازمة لاستغلالها عند الاقتضاء.
- كما تتابع وزارة الداخلية بصفة دورية ومنتظمة مدى جاهزية قوات الأمن بمختلف تشكيلاتها بالجهة ضمانا لفرض احترام النظام العام والحد من مظاهر الجريمة في كنف احترام حقوق الإنسان.

ملخص السؤال رقم 6:

آجال إعادة فتح مركز أمن صلاح الدين بوشوشة ببنزرت ومركز الأمن بسمكة.

نصّ الإجابة:

- بخصوص مركز الأمن العمومي بـ"سوق صلاح الدين بوشوشة" ببنزرت، فإنه محدث منذ تاريخ 2021/04/06 ويعمل بصفة عادية حيث يتوفر به التجهيزات اللازمة وتتمثل مهامه في حفظ الأمن

والنظام العام بالسوق المذكور والتصدي لظاهرة الانتصاب الفوضوي وغيرها من المظاهر المخلة بالأمن العام بالمنطقة.

- بخصوص مركز الأمن الوطني بحي حشاد، فقد تم حرقه بالكامل أثناء التحركات الاجتماعية سنة 2011 واتلاف جميع محتوياته وهو مستغل حاليا كمدرسة ابتدائية بناء على قرار من السيد المدير الجهوي لأملاك الدولة والشؤون العقارية ببنزرت.
- وقد تم في الغرض تخصيص عقار حاليا كائن بنهج 08 جانفي بنزرت واستغلاله كمقر لمركز الأمن الوطني بحي حشاد (بالتنسيق مع ولاية بنزرت قصد توفير مقر بحي حشاد أكدت أنه سيتم توفير عقار لاستغاله كمركز أمن وطني بالمكان حال إتمام التعاقد مع مالك المحل وتحيين عقد الكراء وتغيير المتسوغ)، هذا وتقوم الوحدة الأمنية المذكورة بالمهام المناطة بعهدتها من خلال تقديم جميع الخدمات الأمنية على الوجه الأكمل ولم نسجل في شانه أي تقصير حيث قام بإنجاح عديد القضايا العدلية وإلقاء القبض على العديد من المنحرفين وساهم إلى حد كبير في استقرار الوضع الأمني بالجهة.

ملخص السؤال رقم 7:

حول استراتيجية الوزارة في رقمنة الإدارات البلدية.

نصّ الإجابة:

- تجدر الإفادة بأن انخراط وزارة الداخلية في التحول الرقمي يعد خيارا وضرورة ملحة أمام ما توفره الحلول الرقمية من تسهيلات في التعامل مع تقديم الخدمات بجودة أفضل.
- وفي هذا الإطار وتماشيا مع الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2025، وضعت وزارة الداخلية استراتيجية ترمي إلى تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة ترتكز على 4 محاور كبرى:
  - تعميم الخدمات المسداة للمواطن،
  - رقمنة التصرف الإداري،
  - تعميم آليات النفاذ إلى المعلومة،
  - التكنولوجيا الرقمية في خدمة المدينة الذكية.
- تندرج مشاريع الرقمنة في الإدارات البلدية في إطار الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال ودعم الاستثمار وذلك باعتماد نهج تشاركي، وقد تم لمعاضدة البلديات في تحسين خدماتها في الغرض تنفيذ عدد من المشاريع تتمثل أساسا في:

- تطوير البنية التحتية بالبلديات من خلال إعادة تأهيل الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة،
- إحداث فضاء خاص بالإدارة عبر بوابة الجماعات المحلية يوفر خدمات نظام التصرف في عدة مجالات،
- إعادة تأهيل منظومة مدنية تكنولوجيا ووظيفيا قصد ربط خدمات جديدة على غرار الربط بالهياكل الصحية والمحاكم،
- إرساء منظومة المعرف الوحيد للمواطن،
- إرساء خدمة الخلاص الالكتروني للأداءات البلدية،
- رقمنة التصرف في رخص البناء.